المملكة المغربية
وزارة العدل
مديريـــــة الشـــؤون الجنائيـــة والعفـــو
قسم القضايا الجنائية الخاصة
قضايا البيئة
دورية عدد : 25 س/3

الرباط، في 27 أكتوبر 2010

السادة: – الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

– وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول تفعيل دور النيابة العامة في المحافظة على المجال البيئي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار تعزيز المجهودات التي تبذلها وزارة العدل لمواكبة السياسة العمومية الوطنية الرامية إلى الحفاظ على المجال البيئي، سواء من حيث مشاركتها الفعالة والمستمرة في مجال عمل اللجنة الوطنية أو اللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة، أو من خلال رصد ظاهرة الجرائم البيئية عن طريق قاعدة معطيات معلوماتية بشراكة مع القطاعات المعنية، وكذا دعم قدرات ومعارف السادة القضاة في هذا المجال.

يشرفني أن أطلب منكم الانخراط بشكل ايجابي في هذا الورش الهام، وايلاء العناية اللازمة عند معالجة هذا النوع من القضايا، والسهر على تحريك الدعوى العمومية في حق المخالفين، مع العمل على وجه الاستعجال بالقيام بالتدابير الآتية :

- تعيين أحد نواب الوكيل العام للملك لحضور وتتبع أشغال اللجنة الجهوية لدراسة التأثير على البيئة وفق القواعد والأهداف المحددة في الرسالة الدورية للسيد وزير العدل عدد 3 س/3 بتاريخ 2 أبريل 2010 حول تفعيل اختصاصات اللجان الجهوية لدراسة التأثير على البيئة، ومد مصالح هذه الوزارة بتقارير مفصلة حول أشغالها؛
- تعيين أحد ممثلي النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتتبع مختلف القضايا البيئية والسهر على حسن تطبيق القانون فيها وفق الغاية التي توخاها المشرع عند وضع النصوص القانونية الخاصة بالمجال البيئي؛
- مد مصالح هذه الوزارة بنسخ من الأحكام والقرارات القضائية الصادرة في القضايا البيئية؛
- رفع إحصائيات إلى مصالح هذه الوزارة بصفة مستمرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بشأن مختلف القضايا البيئية الرائجة بالمحاكم. **والسلام.**

مدير الشؤون الجنائية والعفو
مَحمد عبد النباوي